

دور السياسات الاستثمارية في توظيف الموارد والاستخدامات في البنوك التجارية

رياض صالح بن صالح حسين

قسم العلوم المالية والمصرفية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة عدن-اليمن

riyadh21saleh@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل دور السياسة الاستثمارية مثلاً بـ: معدل الإقراض في توظيف الموارد والاستخدامات عبر مؤشريها: (معدل إقراض الودائع، ومعدل توظيف الموارد) في البنوك التجارية اليمنية للفترة الزمنية (2011-2021م)، وتُحَصَّل على البيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي، والتقارير المالية للبنوك التجارية اليمنية، واستعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي لجانبه النظري وتوصيف واقع المؤشرات، إلى جانب المنهج الكمي القياسي لتطبيق الاختبارات الإحصائية وبناء النماذج الاقتصادية لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط مستعيناً ببرنامج التحليل الإحصائي EViews 13، وتوصلت الدراسة إلى أن السلاسل الزمنية لم تكن مستقرة في المستوى واستقرت عند الفرق الأول، وتبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين معدل الإقراض ومعدل إقراض الودائع، وهناك أثر إيجابي معنوي لمعدل الإقراض في معدل إقراض الودائع، كما تبين وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين معدل الإقراض ومعدل توظيف الموارد، وهناك أثر إيجابي معنوي لمعدل الإقراض في معدل توظيف الموارد، وأن النماذج المقدره كانت خالية من مشاكل القياس الاقتصادي المتمثلة في الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين لحد الخطأ، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية اليمنية بتبني سياسات إقراضية مرنة ومتوازنة تضمن استمرارية تدفق التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، بما يسهم في رفع كفاءة توظيف مواردها المالية وتعظيم عوائد الاستخدامات.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاستثمارية-توظيف الموارد-الاستخدامات في البنوك.

The Role of Investment Policies in Resource Allocation and fund Utilization in Commercial Banks.

Abstract

This study aimed to analyze the role of investment policy, specifically the lending rate, in resource allocation and utilization through its two indicators: the deposit lending rate and the resource utilization rate, in Yemeni commercial banks during the period 2011-2021. Data were obtained from the Central Bank's annual reports and the financial reports of Yemeni commercial banks. The researcher employed a descriptive-analytical approach for the theoretical framework and to describe the indicators, alongside a quantitative econometric approach to apply statistical tests and construct economic models to estimate the relationship between the study variables. Simple linear regression was used, utilizing the EViews 13 statistical analysis software. The study concluded that the time series were not stationary and stabilized at the first difference. A strong positive correlation was found between the lending rate and the deposit lending rate, and a significant positive effect of the lending rate on the

deposit lending rate was also found. Furthermore, a moderate positive correlation was found between the lending rate and the resource utilization rate, and a significant positive effect of the lending rate on the resource utilization rate was also observed. The estimated models were found to be free of measurement problems. The economic aspect is represented by self-correlation and the instability of the variance to the point of error. The study recommended that Yemeni commercial banks adopt flexible and balanced lending policies that ensure the continuity of the flow of credit facilities towards productive economic sectors, which contributes to raising the efficiency of employing their financial resources and maximizing the returns on uses.

أولاً: الإطار العام للدراسة

1. المقدمة:

تلعب السياسة الاستثمارية دوراً مهماً في تحسين التوظيف للموارد والاستخدامات التي تعمل على تطوير وتحسين السياسات الخاصة بالإقراض والإيداع واذون الخزنة التي تساهم في تطوير المجتمع وتحسينه، وتعد السياسات الاستثمارية في البنوك التجارية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية، حيث تمثل الإطار الذي يوجه قرارات توظيف الأموال بما يحقق التوازن بين السيولة والربحية والأمان. فالبنوك التجارية لا تقتصر وظيفتها على قبول الودائع وتقديم القروض فحسب، بل تسعى أيضاً إلى استثمار أموالها في مجالات متعددة بما يضمن تعظيم العائد وتقليل المخاطر، وتتبع أهمية السياسات الاستثمارية من دورها في تحديد معايير اختيار الأصول الاستثمارية، وتوزيع الموارد بين مختلف الأنشطة المالية، مثل القروض، والأوراق المالية، والاستثمارات الأخرى.

كما تسهم هذه السياسات في تعزيز قدرة البنك على مواجهة التحديات الاقتصادية والتقلبات المالية، من خلال تبني استراتيجيات مرنة تأخذ بعين الاعتبار ظروف السوق والمتغيرات الاقتصادية، وتساعد السياسات الاستثمارية في تحقيق التوازن بين أهداف البنك قصيرة الأجل، وأهدافه طويلة الأجل، كما ترتبط السياسات ارتباطاً وثيقاً بإدارة المخاطر، حيث تعمل على تحديد مستويات المخاطرة المقبولة ووضع الضوابط اللازمة للحد منها.

2. مشكلة الدراسة:

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه البنوك التجارية اليمنية، تبرز الحاجة إلى تقييم دور السياسة الاستثمارية في توظيف الموارد والاستخدامات، وبناءً على ذلك، تكمن المشكلة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور السياسات الاستثمارية في توظيف الموارد والاستخدامات في البنوك التجارية؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

- أ- ما أثر ودور معدل الإقراض في معدل إقراض الودائع في البنوك التجارية اليمنية؟
- ب- ما أثر ودور معدل الإقراض في معدل توظيف الموارد في البنوك التجارية اليمنية؟

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بدرجة رئيسة التعرف على دور السياسات الاستثمارية في توظيف الموارد والاستخدامات في البنوك التجارية ويتفرع منه:

- أ- التعرف إلى أثر ودور معدل الإقراض في معدل إقراض الودائع في البنوك التجارية اليمنية.
- ب- التعرف إلى أثر ودور معدل الإقراض في معدل توظيف الموارد في البنوك التجارية اليمنية.

4. فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الإقراض بوصفه أحد مؤشرات السياسة الاستثمارية في معدل إقراض الودائع في البنوك التجارية اليمنية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الإقراض بوصفه أحد مؤشرات السياسة الاستثمارية في معدل توظيف الموارد في البنوك التجارية اليمنية.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تركز على الجانب العلمي للسياسات الاستثمارية في البنوك التجارية، وكذا دورها العام في توظيف الموارد وفق سياسة استثمارية دقيقة تعمل بها البنوك التجارية على وفق الاستفادة من التجارب الاستثمارية المختلفة كما تهتم السياسة الاستثمارية العملية من الطرق المختلفة للاستثمار في تمويل المشروعات الاقتصادية من توظيف الموارد جيدًا وتجنب أي أضرار اقتصادية تحصل لها، وهذه الموارد هي متعلقة بسياسات أذون الخزنة، الإقراض، الإيداع، والموارد بكل ما أتيح منها.

6. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتأطير الجانب النظري وتوصيف المؤشرات، إلى جانب المنهج الكمي القياسي ممثلًا بأسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار دور السياسة الاستثمارية، في توظيف الموارد والاستخدامات، من خلال تحليل البيانات المالية للبنوك التجارية اليمنية.

7. الدراسات السابقة:

أ- دراسة (Gargas Andriy, 2020) بعنوان:

Loan portfolio management of JSC Ukrainian international bank

إدارة محفظة القروض في بنك أوكرانيا الدولي الأول

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تقييم وتحليل كفاءة الآليات المتبعة في إدارة المحفظة الائتمانية في بنك أوكرانيا الدولي الأول، وتقديم مقترحات تطبيقية لتطوير سياسات الإقراض، وتقليل مخاطر الائتمان، وتعظيم العوائد المتأتية من توظيف الموارد المالية في ظل التغيرات الاقتصادية الحاصلة حتى عام 2020م واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب دراسة الحالة بالتطبيق على البيانات المالية والتقارير السنوية لبنك أوكرانيا الدولي الأول.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة الكفؤة والمنظمة للمحفظة الائتمانية تساهم بشكل مباشر في تحسين ربحية البنك ومؤشرات سيولته، كما تبين أن السياسة الائتمانية المرنة تساعد في الحفاظ على مستويات توظيف متوازنة للموارد المالية المتاحة، وكذا وجود مخاطر تركيز ائتماني في قطاعات اقتصادية محددة تستدعي تفعيل أدوات التنويع.

ب- دراسة (Chandani Gyawali, 2011) بعنوان:

INVESTMENT POLICY OF COMMERCIAL BANKS (References to Nabil Ltd. And nibl)

سياسة الاستثمار في البنوك التجارية (أشاره الى نabil المحدودة، وبنك نيبال)

هدفت الدراسة إلى تحليل سياسات الاستثمار المتبعة في كل من (بنك نabil المحدود، وبنك نيبال) وذلك من خلال تقييم أدائها المالي، وتحليل مؤشرات السيولة، والربحية، وإدارة الأصول، والمخاطر، وصولاً الى تقديم توصيات عملية تُسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية، وتعزيز الاستدامة المصرفية. وأظهرت الدراسة أن السياسة الاستثمارية في البنكين تؤثر بشكل مباشر في مستوى الربحية، والسيولة، وإدارة المخاطر، كما أشارت النتائج الى أهمية تبني سياسات استثمارية مرنة تراعي التغيرات الاقتصادية وتوجيه الموارد نحو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأولية.

ج- دراسة (العراسي، 2010م) بعنوان: أدون الخزنة وآثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية خلال المدة (1995م - 2007م)

هدفت الدراسة التعرف إلى أدون الخزنة وبيان مدى أهميتها وتُعد من أدوات الدين العام قصيرة الأجل، وتلعب دورًا محوريًا في تمويل العجز، وإدارة السيولة؛ وبدأت اليمن في استخدامها في العام 1995م ضمن برنامج الإصلاحات الاقتصادية للحد من التمويل التضخمي للعجز، وتطبيق أدوات السوق المفتوح، وتحليل أثرها على عجز الموازنة، والدين العام، والتضخم، والنمو الاقتصادي، وكذلك للحد من تمويل العجز عبر طباعة النقود، وامتصاص السيولة الفائضة؛ كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وفرت موارد داخلية سريعة للحكومة، وساعدت على امتصاص السيولة وخفض التضخم، كما ساعدت البنك المركزي في إدارة السيولة والتحكم في المعروض النقدي.

بناء على الدراسات السابقة تتمثل الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة ركزت على بيانات مصرفية أجنبية ومستقرة نسبيًا تختلف عن البيئة اليمنية مثل (Gyawali, 2011) (Gargas, 2020)، أو تناولت الخصوصية المحلية في فترات زمنية قديمة وبمغيرات ركزت على أدوات السياسة المالية العامة وأدون الخزنة كدراسة (العراسي، 2010)؛ في حين أن الدراسة الحالية تنفرد بسد هذه الفجوة مجتمعة من خلال تقييم دور وأثر السياسة الاستثمارية المصرفية ممثلة بـ: (معدل الإقراض) في مؤشرات توظيف الموارد والاستخدامات ممثلة بـ: (معدل إقراض الودائع، ومعدل توظيف الموارد)، بالتطبيق على قطاع البنوك التجارية اليمنية خلال مدة استثنائية شديدة التقلب حُددت بالسنوات 2011-2021م.

ثانيًا: الإطار النظري للدراسة:

السياسات الاستثمارية في البنوك التجارية:

يتبوأ التوظيف في الاستثمار المكانة الثانية بعد تلبية حاجات النشاط الاقتصادي إلى القروض، فبعد تجنب قدر كافٍ من الأموال في حوزة البنك لمواجهة مسحوبات العملاء وطلبات القروض، يعمل البنك في توظيف الفائض في استثمارات طويلة الأجل نسبياً بدلاً من تركها دون تشغيل، ويقوم مجلس الإدارة في أي بنك بإصدار سياسة عامة للاستثمار يلتزم بها المنفذون، وتهدف إلى تعريف أهداف البنك فيما يتعلق وإدارة السيولة وإدارة الاستثمار، وتحديد نطاق وحدود السلطات الممنوحة لمديري الاستثمار في البنك، وتعد هذه السياسة بمنزلة مرشد للتنفيذ، وتعتبر الأساس الذي يجري عليه تقييم إدارة الاستثمار في البنك.

ويعني الاستثمار من وجهة نظر البنك توجيه موارده بحسب آجالها نحو شراء الأصول المختلفة، والمرتبطة بآجال هذه الموارد؛ بغرض تحقيق أرباح، وعادة ما يوجه البنك استثماراته في الأوراق المالية ممثلة في أسهم وسندات مملوكة لمنظمات الأعمال العامة والخاصة وأذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية الأخرى.

وتعد السياسات الاستثمارية في البنوك التجارية من أهم الركائز التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية في توظيف الموارد المالية بصورة تحقق التوازن بين الربحية، والسيولة، والأمان، إذ تسعى البنوك إلى استثمار مواردها المالية بكفاءة لتحقيق عوائد مناسبة مع المحافظة على حقوق المودعين واستقرار المركز المالي للبنك (ال شبيب، 2012م).

1- مفهوم السياسة الاستثمارية:

تشير السياسات الاستثمارية إلى مجموعة القواعد المعايير والإجراءات التي تعتمدها إدارة البنك لتوجيه قرارات الاستثمار وتحديد مجالات توظيف الأموال بما يتوافق مع أهداف البنك ومستوى المخاطر المقبول (فريد النجار، 2018م)

2- سياسة الاستثمار في أذونات الخزانة والأوراق المالية الحكومية

تحقق الأوراق المالية الحكومية للدولة عددًا من الأهداف، منها على سبيل المثال تغطية العجز في الموازنة العامة؛ أي: إدارة الدين العام، وإنشاء مشاريع تنموية أكبر دون مواجهة التضخم (James 2020) وهذه الأوراق هي: السندات الحكومية، وأذون الخزانة، والسندات الدولية، وسندات الطاقة البديلة: هي أداة مالية مبتكرة تهدف إلى تمويل مشاريع صديقة للبيئة تدعم التنمية المستدامة.

3- سياسات الاستثمار في الأوراق الحكومية وغيرها من الاستثمارات

إن في الأوراق المالية الحكومية والاستثمارات الأخرى، تمثل أهمية كبيرة للمستثمرين، سواء أكانت للفرد أم للاقتصاد عمومًا؛ إذ إن الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية يعدّ من الاستثمارات الأكثر أمانًا؛ إذ تضمن الحكومات عادة سداد الدين وهذا يجعلها خيارًا جيدًا للمستثمرين الذين يبحثون عن حماية رؤوس أموالهم، كما توفر الأوراق الحكومية عوائد ثابتة وذلك يساهم في تحقيق دخل ثابت للمستثمرين.

كما أن الاستثمار في أنواع مختلفة من الأصول مثل: (الأسهم - السندات - العقارات...) وإن الاستثمار في هذه الأنواع يساعد في زيادة الثروة، ويتيح للمستثمرين والمؤسسات فرص تنويع محافظهم الاستثمارية وذلك يساعد في تقليل المخاطر، التي يتعرضون لها، ويمثل التداول في هذه الأوراق في سوق الأوراق المالية يوفر سيولة عالية للمستثمرين فيها.

وتساعد سياسة الاستثمار في الأوراق الحكومية على تقليل المخاطر الائتمانية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي للبنك، خاصة في الظروف الاقتصادية غير المستقرة (طارق عبدالعال، 2015م) وتجدر الإشارة إلى أن البنوك اليمنية لا تتعامل بهذه الأوراق المالية نظراً لعدم توافر الأسواق المالية التي يجري فيها تداول هذه الأوراق المالية؛ إذ كان تتداول في ادونات الخزنة حتى العام 2015م وبعد ذلك يوقف التداول بسبب الحرب وعدم مقدرة البنك المركزي على سداد فوائد تلك الأدونات.

4- مفهوم الأوراق المالية:

هناك من الأوراق المالية ما هو حكومي، حيث تعرف بأنها: أدوات الدين التي تصدرها الحكومة الوطنية وسيلة لاقتراض المال، ويحصل حاملو هذه الأوراق على سعر فائدة بجانب قيمتها الاسمية، وعادة ما تكون هذه الأوراق خالية من المخاطر؛ لأن الحكومة يمكنها أن ترفع الضرائب لسداد قيمتها والفوائد المقررة عليها (societe general). وعموماً تعرف الأوراق المالية بأنها: "الصكوك تصدرها شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم سواء كانت خاصة أو عامة عند تأسيسها أو عند زيادة رأس مالها أو تصدرها الشركة أثناء حياتها للاقتراض من الجمهور ويطلق على النوع الأول الأسهم وعلى النوع الثاني السندات (بربري، 1996م).

5- سياسة الإقراض المصرفي:

تعد سياسة الإقراض المصرفي الوجه المقابل لإدارة جانب الخصوم في ميزانية البنك التجاري؛ إذ تمثل القروض المصرفية الجانب الأكبر أهمية في جانب الأصول في ميزانية البنك. فالموارد المالية تستخدم في عمليات الإقراض والتمويل التي تكون مغطاة بضمانات لحماية حقوق المودعين وتحقيق للبنك المقرض عائداً مجزياً.

ولا يقتصر دور الإقراض المصرفي على تحقق ربح للبنك المقرض وحسب، وإنما يمتد دورة ليشمل تنمية الاقتصاد القومي؛ إذ إن توفير الموارد المالية للمشروعات الإنتاجية وخاصة تلك الموجهة للتصدير، لا بد أن يدفع عجلة النشاط الاقتصادي ويزيد من الطاقة الإنتاجية والدخل القومي ويرفع من مستويات التشغيل.

كما تعرف سياسة الإقراض المصرفي بأنها: مجموعة من القواعد والأسس والإجراءات التي تعتمدها البنوك التجارية عند منح القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء، بما يضمن تحقيق التوازن بين الربحية، والسيولة، والأمان، وتقليل المخاطر الائتمانية (ال شبيب، 2012م)

ونظراً لضخامة حجم توظيف الموارد المالية للبنك في القروض وصعوبة استردادها قبل تاريخ الاستحقاق فإنه يصبح من الضروري وضع السياسات الكفيلة بضمان سياسة الأموال المقرضة وتحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض، مع عدم المساس بمستوى السيولة الواجب توافره دائماً لمواجهة عمليات السحب بواسطة المودعين، وتتضمن سياسة الإقراض بعض الجوانب المهمة، مثل: حجم الموارد المالية المتاحة، وحجم القروض المطلوبة من العملاء، وطبيعة الضمانات المقدمة، والغرض من القروض، وربحية القروض، والظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، والسياسة، التي تضعها السلطة النقدية (مدحت صادق، 2001م).

كما تسعى البنوك من خلال سياساتها الائتمانية إلى توجيه التمويل نحو الأنشطة الاقتصادية المنتجة بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتحريك النشاط التجاري والاستثماري (أحمد عبد الغفار، 2016م)

ثالثاً: الأثر الاستثماري في توظيف الموارد (الإيداع، والإقراض، والموارد):

تؤدي السياسة الاستثمارية دوراً فعالاً في توظيف الموارد والاستخدامات في البنوك التجارية من أجل تحسين الأرباح وزيادة رؤوس الأموال وحقوق الملكية وتحسين النشاط لها قدر المستطاع. ومن أجل تقديم قراءة تطبيقية لاتجاهات الاستخدامات ومجالاتها في الموارد في البنوك اليمنية، وتقييم مستوى فاعليتها وأدائها في النشاط الائتماني والاقتصادي، وسوف نعرض فيما يأتي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية لمعرفة كيف تدار السياسات الاستثمارية مدة منقطعة في ضوء الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في المدة 2011م، 2015م، 2021م.

1- الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية للعام 2011م:

مليار ريال

جدول (1)

الخصوم		الأصول	
الودائع	1348.6	الأصول الخارجية	477.5
الحكومة	0.5	نقد أجنبي	55.7
تحت الطلب	162.3	استثمارات أجنبية	208.1
الأجل	452	الاحتياطي	175
الادخار	127.1	نقد محلي	22.9
العملات الأجنبية	872.3	أرصدة لدى البنك المركزي	152.1
الالتزامات الخارجية	16.8	القروض والسلفيات	933.7
بنوك خارجية	15	الحكومة	546.3
سلفيات من البنك المركزي	-	المؤسسات العامة	20.4
رأس المال والاحتياطيات	181.6	القطاع الخاص	366.9
غير مقيمين	1.9	أذون خزانة	64.1
خصوم متنوعة	218.8		
إجمالي الخصوم	1765.8	إجمالي الأصول	1765.8

المصدر: البنك المركزي اليمني التطورات المالية والنقدية، ديسمبر 2011م.

تظهر الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية للعام 2011م عدداً من النتائج، وهي: -تشكل الودائع بأنواعها المختلفة المصدر الرئيس لموارد البنوك إذ تشكل نحو 76.37% في حين الودائع الآجلة تمثل 33.5% في حين الودائع الحكومية تمثل رقماً ضئيلاً نتيجة لضعف الدور الذي تقوم به. كما أن هناك ضعف وعي الجمهور بأهمية التعامل عبر المصارف، ويكشف أن هناك نسبة كبيرة من السيولة تتداول خارج إطار الجهاز المصرفي، وهذا ما تمثله الودائع تحت الطلب بـ 12.2%.

- ارتفاع الأهمية النسبية للودائع بالعملات الأجنبية؛ إذ تمثل 42.4% من إجمالي الودائع، وهو ما يؤكد استمرار ظاهرة الدولار في الاقتصاد اليمني الناتجة عن ضعف الثقة في الجهاز المصرفي وبالعملة المحلية. والاحتفاظ بها في البنوك من أجل تغطية بعض متطلبات الاستيراد بالعملة الأجنبية وحاجتهم للإيداع بالعملة نفسها.

- أن قروض البنوك التجارية والإسلامية من البنك المركزي ليس لها وجود، وهذا يبين عدم حاجة هذه البنوك للاقتراض من البنك المركزي، نتيجة لضعف الدور الذي يمارسه.

- وفيما يتعلق بجانب استخدام الموارد (الأصول) نلاحظ ما يلي.

- أن النقد الأجنبي الموجود في بنوك خارجية يمثل 11.6 % من إجمالي الأصول الخارجية أو 3.1 % من إجمالي الاستخدامات.
- أن الحكومة والقطاع الخاص يتنافسان على محفظة القروض في البنوك؛ فقد بلغت نسبة القروض الحكومية 58.5 % من إجمالي محفظة القروض أو 30.9 % من إجمالي الأصول.
- فيما يتعلق بالأهمية النسبية للاستخدامات فهي تبدو كما يلي:
- تمثل محفظة القروض والسلفيات المصدر الرئيس لاستخدامات الموارد، وهي بذلك تمثل النسبة الأكبر من الأصول لعام 2011 بمقدار 52.8 % فقد وصلت إلى (933.7 مليار ريال) إلا أنه مقارنة هذه النسبة بالنسب العالمية تظهر أنها مازالت أقل من النسب المتعارف عليها عالمياً. وهذا يبين ضعف فاعلية البنوك التجارية، وفي تطور الوساطة المالية، وتوظيف الموارد الخاصة بالسياسات الاستثمارية، وتنشيط حركة التنمية والاستثمار.
- أما محفظة الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية فقد بلغت: (477.5 مليار ريال)؛ أي: ما نسبته 27.4 % من إجمالي استخدامات الموارد، وهي بذلك تشكل الترتيب الثاني في الاستخدامات، وهذا المؤشر يبين بوضوح زيادة تدفق الأصول المحلية إلى الخارج للاستثمار؛ فقد بلغت الودائع بالعملة الأجنبية: (572.3 مليار ريال)؛ أي: بنسبة 32.4 % من إجمالي الأصول.
- وهذا يبين استمرار ضعف مناخ الاستثمار الذي لم يكن مواتياً للاستثمار في الداخل.
- أما أرصدة الاحتياطي فهي تمثل 8.6 % فقط من إجمالي الأصول. كما أن هذه المؤشرات التي تم عرضت على وفق الموارد واستخدامات البنوك تظهر ضعفاً عاماً لدى الجهاز المصرفي وفي تطور الوساطة المالية وتنشيط عملية التنمية والاستثمار.
- وهذا الضعف ناتج عن الضعف الهيكلي في الاقتصاد اليمني.
- وهذه المدة قد أتت مع أزمة الربيع العربي، التي شملت كل مناحي الحياة.

2- الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية لعام 2015م:

جدول (2) مليار ريال

الأصول		الخصوم	
506.3	الأصول الخارجية	2150	الودائع
90.9	نقد أجنبي	30.1	الحكومة
2010.5	بنوك في الخارج	406.9	تحت الطلب
204.9	استثمارات أجنبية	704.1	الأجل
383.9	الاحتياطي	191.3	الادخار
30.6	نقد محلي	756.9	العملات الأجنبية
353.3	أرصدة لدى البنك المركزي	51.8	مخصصة
1692.6	القروض والسلفيات	29.2	الالتزامات الخارجية
1264.2	الحكومة	589.3	خصوم أخرى
18	المؤسسات العامة	2.90	سلفيات من البنك المركزي
410.5	القطاع الخاص	237.6	رأس المال والاحتياطي
-	أنون خزانة	348.9	خصوم متنوعة
2768.5	إجمالي الأصول	2768.5	إجمالي الخصوم

المصدر: البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمالية، ديسمبر 2015م.

- نلاحظ من الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية أن الودائع بأنواعها المختلفة تشكل نحو: 77.6% من إجمالي الموارد.
- كما أن الودائع الجارية لا تمثل إلا نحو: 18.9% من إجمالي الودائع للعام 2015م وهو الأمر الذي يعكس وعي الجمهور بأهمية التعامل عبر البنوك، وأن نسبة كبيرة من السيولة تتداول خارج إطار الجهاز المصرفي نتيجة لانعدام ثقة الجمهور فيه.
- كما نلاحظ ارتفاع بسيط في العملات الأجنبية من إجمالي الودائع بمقدار 35.2% وهو ما يؤكد استمرار ظاهرة الدولار في الاقتصاد اليمني الناتجة عن ضعف ثقة المتعاملين بقيمة العملة الوطنية، إضافة إلى تلبية متطلبات الاستيراد بالعملية الأجنبية، الذي يكون دور البنوك بالاحتفاظ بها من أجل الاستيراد والاستثمار وفي عام 2015م أثرت الحرب وانتشرت الأزمة في كل مناحي الحياة الاقتصادية والمصرفية والسياسية.
- ولهذا فالبنك المركزي لا يستطيع إقراض البنوك على الوجه المناسب، لكون البنوك ليست بحاجة إلى الاقتراض منه بالنظر إلى الفوائض النقدية المتراكمة لدى البنوك التجارية والإسلامية وهذا لا أظن أنه يمثل الجانب السليم.
- وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للاستخدامات فهي تبدو كما يأتي:
- تمثل القروض والسلفيات المصدر الرئيس لاستخدامات الموارد (الأصول) في البنوك فهي تمثل نحو: 61.1% من إجمالي استخدامات الموارد الاستثمارية، وهي بذلك تشكل النسبة الأكبر من الأصول لعام 2015م فقد وصلت القروض إلى (1692.6 مليار ريال) إلا أن مقارنة هذه النسبة بالنسب العالمية تظهر أنها أقل من النسب المتعارف عليها عالمياً، نتيجة لضعف أصول البنوك اليمنية الذي لم يتجاوز 0.0% من إجمالي أكبر بنك في الأصول بالمنطقة العربية هذا أيضاً لا يقارن نتيجة لضعف الهيكل في الاقتصاد اليمني، والذي يعيش في وضع صعب، ومازالت الحرب والأزمات متوالية منذ عام 1994م إلى عام 2011م - 2015م ومازالت مستمرة حتى اليوم.

3- الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية لعام 2021م.

جنول (3) مليار ريال

الأصول		الخصوم	
971.1	الأصول الخارجية	3660.3	الودائع
135.1	نقد أجنبي		الحكومة
486.8	بنوك في الخارج	910.5	تحت الطلب
349.2	استثمارات أجنبية	859.2	الأجل
938.3	الاحتياطي	286.9	الادخار
233.9	نقد محلي	1552.7	العملات الأجنبية
704.4	أرصدة لدى البنك المركزي	50.9	مخصصة
2303.7	القروض والسلفيات	32.5	الالتزامات الخارجية
1798	الحكومة	32.5	بنوك بالخارج
61.0	المؤسسات العامة	902.1	خصوم أخرى
444.6	القطاع الخاص	6.8	سلفيات من البنك المركزي
0.0	أذون خزانة	368.2	رأس المال والاحتياطي
381.8	أصول أخرى	827.1	خصوم متنوعة
4594.9	إجمالي الأصول	4594.9	إجمالي الخصوم

المصدر: البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمالية، ديسمبر 2021م.

يظهر الجدول الخاص بالميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية لعام 2021م عدداً من النتائج، هي:

- 1- تمثل الودائع بأنواعها المختلفة المصدر الرئيس لموارد البنوك؛ إذ تمثل 79.6% من إجمالي الموارد.
- 2- أن الودائع الجارية تمثل نحو: 24.8% من إجمالي الودائع لعام 2021م وهو الأمر الذي يعكس ضعف وعي الجمهور بأهمية التعامل عبر البنوك نتيجة ضعف الثقة في الجهاز المصرفي، ويكشف أن نسبة كبيرة من السيولة تتداول خارج الجهاز المصرفي.
- 3- ارتفاع الأهمية النسبية للودائع بالعملة الأجنبية إذ تمثل نحو: 42.4% من إجمالي الودائع، وهو ما يؤكد استمرار ظاهرة الدولة في الاقتصاد اليمني الناجمة عن ضعف ثقة المتعاملين بالعملة الوطنية، إضافة إلى تلبية متطلبات الاستيراد بالعملة الأجنبية وحاجتهم للإيداع بالعملة الأجنبية، وأيضاً لضعف دور البنك المركزي في توفير العملة في الوقت الحالي.
- 4- أن دور البنك المركزي في إقراض البنوك ضعيفة جداً نتيجة نهب أغلب موارده الاقتصادية والاحتياطي القانوني بالعملات الصعبة الذي كان في خزائن البنك المركزي صنعاء.
- 5- وفيما يتعلق بجانب استخدامات الموارد (الأصول) نلاحظ الآتي:
 - أن النقد الأجنبي الموجود في بنوك خارجية يمثل نحو: 5.1% من إجمالي الأصول الخارجية؛ أي: 10.6% من إجمالي الاستخدامات (الأصول).
 - أن أذون الخزانة قد أوقفها البنك المركزي منذ عام 2015م لكونه غير قادر على تغطية أرباحها أو تسديد ما على البنك من سابق.
 - 6- وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للسياسات الخاصة بالاستخدامات فهي تبدو كما يلي:
 - تمثل محفظة القروض والسلفيات المصدر الرئيس لاستخدام الموارد (سياسة الإقراض) في البنوك، فهي تبلغ نحو: 50% من السياسات الخاصة باستخدام الموارد (الأصول)، وهي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي هذه السياسات فقد وصلت إلى (2303.7 مليار ريال). إلا أنه مقارنة هذه النسبة بالنسب العالمية تظهر أنها أقل من النسب المتعارف عليها عالمياً. وهذا يبين ضعف فاعلية البنوك في تطوير الوساطة المالية وتنشيط حركة التجارة والاستثمار.
 - أما محفظة الأصول الخارجية للبنوك فقد بلغت: (971.1 مليار ريال)؛ أي: بنسبة 21.1% من إجمالي الأصول.
 - 7- أما أرصدة الاحتياطي النقدي فهي تمثل نحو: 20.4% من إجمالي الأصول.
- والمؤشرات التي عرضناها على وفق بنود سياسات الموارد والاستخدامات وغيرها من سياسات الإقراض، والإيداع، وأذون الخزانة، تظهر ما يلي:
 - ضعفاً عاماً لدور الجهاز المصرفي تطوير الوساطة المالية وتنشيط عملية التنمية والنمو الاقتصادي.
 - ولكن هذا الضعف الذي يعاني منه الجهاز المصرفي إنما يعكس في الواقع ضعفاً هيكلياً في الاقتصاد اليمني لعل أبرز ملامحها ما يلي:
 - ضعف الوعي المصرفي وعدم نضجه فيما يتعلق بتعامل الجمهور مع البنوك.
 - أن نسبة كبيرة من السيولة تتداول خارج إطار الجهاز المصرفي، وهذا يعكس ارتفاع نسبة المبادلات والأنشطة التجارية والاقتصادية خارج إطار الجهاز المصرفي نتيجة لانعدام الثقة فيه.

- ضعف الادخار المحلي والقومي بسبب تدني مستوى الدخل الفردي الناجم عن ضعف معدلات النمو الاقتصادي وزيادة نسبة البطالة، وانتشار الفساد وعدم معالجته، وفساد الحكومات المستمرة منذ أزمة الربيع العربي ونهب الثروة واللعب بها من عصابات محترفة تعمل لصالح الحكومات المتعاقبة.
- انتشار الجهاز المصرفي مازال محدودًا.
- ضعف رؤوس أموال البنوك وأصولها؛ إذ لا تعادل نحو: 5% من أكبر بنك على وفق تقديرات اتحاد المصارف العربية.
- ضعف الاقتصاد ونهب ثرواته، وهذا ما يجعل البنوك اليمنية تعاني من أوضاع صعبة؛ لكونه وجهًا للمقارنة للسياسات الاستثمارية من البنوك اليمنية وبنوك دول الجوار على الرغم من وجود بعض الإدارات الفعالة؛ ولكن في ظل هذا الوضع لا تستطيع عمل ذلك كون الحرب اليمنية قائمة حتى اليوم.
- نلاحظ أنه مما عُرِض من التحليل الاقتصادي للسياسات الاستثمارية في البنوك أنها تأخذ الجانب السليم على الرغم من الصعوبات، التي يسببها البنك المركزي للبنوك التجارية والإسلامية بدمجها في ميزانية موحدة، وهو ما يثير كثيرًا من المشكلات والصعوبات لكون البنوك التجارية بنوك ربوية هدفها البحث عن الفائدة في حين البنوك الإسلامية تدعي أنها تأخذ بالشريعة الإسلامية ولكنها في أثناء عملها المصرفي تسترشد بأسعار الفائدة بهدف الحصول على الأرباح.

رابعاً: الإطار العملي للدراسة:

يتضمن هذا الجزء التحليل الإحصائي والقياسي للسياسة الاستثمارية في البنوك التجارية اليمنية ودورها في توظيف الموارد للفترة (2011-2021م)؛ إذ تتكون البيانات المستخدمة من سلاسل زمنية تغطي المدة الممتدة من: (2011م - 2021م)، وتشمل هذه البيانات المتغير المستقل ممثلاً بـ: معدل الإقراض بوصفه أحد مؤشرات السياسة الاستثمارية، والمتغيرات التابعة ممثلة بـ: توظيف الموارد المالية والاستخدامات عبر مؤشريها: (معدل إقراض الودائع، ومعدل توظيف الموارد)، والتي تحُصل عليها من التقارير السنوية للبنك المركزي والتقارير المالية للبنوك التجارية اليمنية؛ ونتيجة لأن المدة الزمنية التي اختارها الباحث غير كافية لأغراض بناء النماذج القياسية؛ قام الباحث بتحويل السلاسل الزمنية من بيانات سنوية إلى بيانات نصف سنوية، ليرتفع بذلك عدد المشاهدات إلى 22 مشاهدة؛ وذلك لأنه كلما زادت حجم المشاهدات زادت دقة وصحة النتائج المطلوبة، وقد أُجريت عملية التحويل باستخدام أسلوب التوزيع الزمني التربيعي (Quadratic Interpolation) عبر البرنامج الإحصائي 13 EViews، لما يوفره من تمثيل أكثر مرونة وانسيابية للتغيرات داخل الفترة الزمنية، والجدول (4) يوضح متغيرات الدراسة ومؤشرات قياسها مع ترميزها بعد عملية التحويل:

جدول رقم (4) متغيرات الدراسة بعد التحويل إلى نصف سنوية

الزمن	المتغير المستقل		المتغيرات التابعة	
	معدل الإقراض X		معدل إقراض الودائع Y1	معدل توظيف الموارد Y2
2011S1	0.545489		72.096875	255.235
2011S2	0.5120486		66.371125	260.705
2012S1	0.5067917		64.529625	268.3
2012S2	0.5297182		66.572375	278.02
2013S1	0.6031926		75.238125	292.62
2013S2	0.637757		79.571875	301.08

304.7	82.721	0.6576496	2014S1
309.3	83.051	0.6553754	2014S2
314.05125	79.588875	0.6206056	2015S1
316.44875	77.861125	0.6021504	2015S2
313.1975	76.2485	0.5877489	2016S1
319.9825	75.7015	0.5776347	2016S2
336.19625	76.45725	0.5768983	2017S1
348.58375	76.61675	0.5649446	2017S2
358.015	77.2575	0.5404829	2018S1
374.265	75.9685	0.5292707	2018S2
398.48625	72.761625	0.5278767	2019S1
416.29375	70.000375	0.5242679	2019S2
432.31125	66.6235	0.5235306	2020S1
442.42875	64.5125	0.5173526	2020S2
447.67375	63.197	0.5078119	2021S1
448.04625	62.677	0.4949085	2021S2

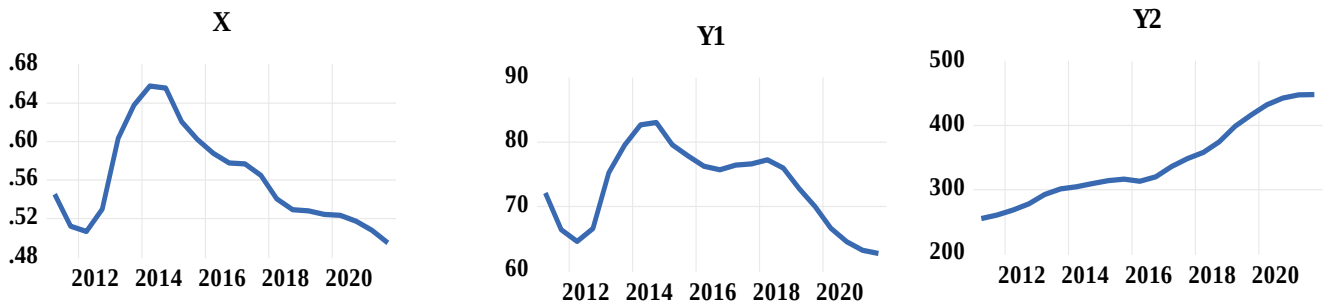
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والطريقة المذكورة سابقاً

ولإجراء التحليل القياسي التحليل الإحصائي والقياسي للسياسة الاستثمارية في البنوك التجارية اليمنية ودورها في توظيف الموارد، اتبعت الخطوات الآتية:

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

لتحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة (stationary) أم لا، هناك طرائق عديدة للكشف عن استقرار السلسلة الزمنية من عدمه، لذلك تم أولاً الرسم البياني ومن ثم التأكد من استقرار السلاسل الزمنية باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) Augment Dickey – Fuller كما يأتي:

شكل (1) الرسم البياني للسلاسل الزمنية



يتبين من الشكل (1) وجود مشكلة اختلاف التباينات في السلاسل الزمنية المختلفة؛ إذ نلاحظ من الرسم البياني أن السلاسل الزمنية غير ثابتة، ولها اتجاه عام؛ إما متزايداً أو متناقصاً أو متذبذباً صعوداً وهبوطاً متأثراً بعوامل اقتصادية أو بعوامل أخرى، ومن ثم فإن النظرة الأولية للسلاسل الزمنية المتعلقة بالسياسات الاستثمارية، وتوظيف الموارد في البنوك التجارية اليمنية، تشير إلى أنها غير ساكنة: (غير مستقرة)، لذلك تم التأكد من عدم الاستقرار باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (5):

جدول رقم (5): نتائج اختبار ديكي- فولر (ADF) للسلاسل الزمنية

مع ثابت (مقطع)		مع ثابت (مقطع) واتجاه عام		بدون ثابت (مقطع) واتجاه عام		السلسلة الزمنية
p-value	ADF	p-value	ADF	p-value	ADF	
0.152	-2.407	0.011	-4.471	0.005	-3.020	معدل الإقراض X
0.998	1.460	0.901	-1.086	0.011	-2.667	معدل إقراض الودائع Y ₁
0.764	-0.908	0.016	-4.359	0.908	0.984	معدل توظيف الموارد Y ₂
-3.021		-3.658		-1.959		القيمة الحرجة للاختبار عند 5%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من الجدول: (5) الذي يوضح قيمة تاو: (τ) المحسوبة لاختبار ديكي فولر الموسع: (ADF) نلاحظ أن متغير معدل الإقراض كان مستقرًا في حالة (مع ثابت (مقطع) واتجاه عام، وبدون ثابت (مقطع) واتجاه عام) في حين لم يكن مستقرًا في حالة مع ثابت (مقطع)، وكان متغير معدل إقراض الودائع مستقرًا في حالة: بدون ثابت (مقطع) واتجاه عام فقط ولم يكن مستقرًا في الحالتين الآخرين، وكذلك كان متغير معدل توظيف الموارد مستقر في حالة: مع ثابت (مقطع) واتجاه عام فقط ولم يكن مستقرًا في الحالتين الآخرين، ولذلك فهذا يعني أن المتغيرات غير مستقرة، أي نقبل فرضية عدم؛ أي: إن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى؛ وعليه يتطلب الأمر إجراء فروق لهذه المتغيرات لجعلها مستقرة، ومن ثم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة ADF مرة أخرى؛ لمعرفة ما إذا استقرت أم لا، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول: (6)

جدول رقم (6): نتائج اختبار ديكي- فولر (ADF) للسلاسل الزمنية بعد الفرق الأول

مع ثابت (مقطع)		مع ثابت (مقطع) واتجاه عام		بدون ثابت (مقطع) واتجاه عام		السلسلة الزمنية
p-value	ADF	p-value	ADF	p-value	ADF	
0.000	-5.999	0.004	-5.086	0.021	-2.357	معدل الإقراض X
0.025	-3.398	0.004	-5.094	0.001	-3.428	معدل إقراض الودائع Y ₁
0.010	-3.815	0.040	-3.692	0.000	-3.935	معدل توظيف الموارد Y ₂
-3.021		-3.691		-1.960		القيمة الحرجة للاختبار عند 5%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

من الجدول: (6) الذي يوضح قيمة تاو: (τ) المحسوبة لاختبار ديكي فولر الموسع: (ADF) نلاحظ أن متغيرات الدراسة استقرت بعد أخذ الفرق الأول؛ إذ كانت قيمة تاو: (τ) المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من قيمة تاو (τ): الجدولية عند مستوى معنوية: (0.05) في الحالات الثلاثة: (مع ثابت (مقطع)، مع ثابت (مقطع) واتجاه عام، بدون ثابت (مقطع) واتجاه عام): إذ إن مستويات المعنوية في الحالات الثلاث كانت أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة: (0.05)؛ وعليه يمكن رفض فرضية العدم، التي تنص على أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، وقبول الفرضية البديلة، التي تنص أن السلاسل الزمنية أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول؛ أي: إن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستويات وتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، ولا تعاني من جذر الوحدة؛ ولذا يمكن استخدام السلاسل الزمنية في التقدير.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

بعد أن تمت مرحلة تعريف المتغيرات وإجراء الاختبارات للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة وسكونها وأصبحت جاهزة للتحليل القياسي، أجري اختبار فرضيات الدراسة، كما يأتي:

الفرضية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الإقراض بوصفه أحد مؤشرات السياسة الاستثمارية في معدل إقراض الودائع، في البنوك التجارية اليمنية.

أجري الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر معدل الإقراض وعلاقته في معدل إقراض الودائع على وفق النموذج:

$$y_1 = a + \beta x$$

إذ أن:

y_1 المتغير التابع وهو معدل إقراض الودائع بوصفه أحد مؤشرات الموارد المالية.

x : المتغير المستقل وهو معدل الإقراض بوصفه أحد مؤشرات السياسة الاستثمارية.

a, β ثابت الانحدار ومعاملات الانحدار.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار الفرضية موضحة في الجدول رقم: (7)

جدول: (7) الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر معدل الإقراض في معدل إقراض الودائع

معالم النموذج	اختبار T		معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
	المحسوبة	مستوى الدلالة				
α	-0.178	0.624	0.863	0.744	55.1	0.000
β	112.3	0.000				
$y_1 = -0.178 + 112.3 x$ DW = 1.699 AIC = 3.903, SC = 4.002						

المصدر: إعداد الباحث ببرنامج EViews 13

لا اعتماد نتائج النموذج المقدر بين معدل الإقراض، ومعدل إقراض الودائع يُفحص النموذج على وفق المعيار الاقتصادي والمعياري الإحصائي والمعياري القياسي وبناءً على مطابقة هذه المعايير يقبل النموذج أو يرفض، وفيما يلي تقييم لنتائج النموذج المقدر:

أ. تقييم نتائج النموذج على وفق المعيار الاقتصادي:

من النتائج الموضحة في الجدول رقم: (9) كانت أن إشارة معامل معدل الإقراض موجبة $\beta = 112.3$ وهذا يعني أن العلاقة بين معدل الإقراض ومعدل إقراض الودائع علاقة طردية؛ أي: إنه كلما زاد معدل الإقراض بمقدار وحدة واحدة، أدى إلى زيادة في معدل إقراض الودائع في البنوك التجارية اليمنية بمقدار: (112.3) من الوحدة والعكس صحيح، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ب. تقييم نتائج النموذج على وفق المعيار الإحصائي:

بلغت قيمة اختبار (T) لمعامل معدل الإقراض: (7.421)، وهي معنوية؛ إذ بلغ مستوى المعنوية لها: (0.000)، وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة: (0.05)؛ وذلك يعني أنه دال إحصائياً؛ أي: إن معدل الإقراض له أثر معنوي في معدل إقراض الودائع للبنوك التجارية اليمنية، وبذلك فإن المتغير المستقل معدل الإقراض يؤثر معنوياً في المتغير التابع معدل إقراض الودائع في البنوك التجارية اليمنية.

ويتبين أن النموذج كاملاً كان معنوياً، وهذا ما أوضحه اختبار (F)؛ إذ بلغت قيمته: (55.1)، وكان مستوى المعنوية لها: (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة: (0.05).

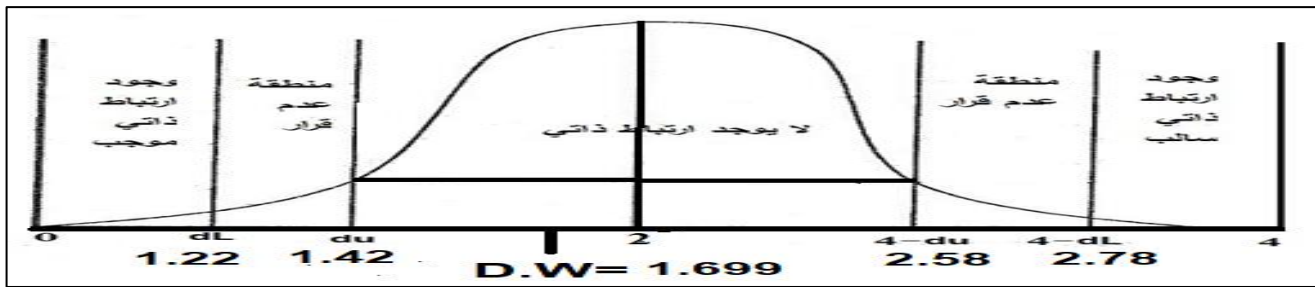
أما معامل الارتباط بين المتغير المستقل معدل الإقراض والمتغير التابع معدل إقراض الودائع في البنوك التجارية اليمنية بلغت قيمته: (0.863)، وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي؛ أي: إنه كلما زاد معدل الإقراض أدى ذلك إلى زيادة معدل إقراض الودائع في البنوك التجارية اليمنية، والعكس صحيح، في حين أن القابلية التفسيرية للنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته: (0.744)؛ وذلك يشير إلى أن: (74.4%) من التغيرات التي تطرأ على معدل إقراض الودائع في البنوك التجارية اليمنية تعود إلى معدل الإقراض وحدها، مع ثبات بقية العوامل الأخرى (أي: نجعل تأثيرها تساوي الصفر)، في حين أن: (25.6%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على معدل إقراض الودائع في البنوك التجارية اليمنية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

وبناءً على نتائج اختبار (T)، واختبار (F)، ومعامل التحديد، ومعامل الارتباط يمكن القول إن النموذج المقدر بين معدل الإقراض ومعدل إقراض الودائع في البنوك التجارية اليمنية حقق المعيار الإحصائي.

ج. تقييم نتائج النموذج على وفق المعيار القياسي:

لتقييم النموذج على وفق المعيار القياسي نقارن قيمة اختبار داربن واتسون (Durbin Watson) والتي تساوي $D.W = 1.699$ المحسوبة مع القيم الجدولية عند حجم العينة 22 ومتغير مستقل واحد؛ إذ نجد أن قيم $du = 1.42$ ، $dl = 1.22$ كما هو موضح في الشكل (2) ويتبين أن القيمة المحسوبة لـ $D.W$ تقع في منطقة عدم ارتباط ذاتي، بين الأخطاء، ومن ثم فإن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

شكل رقم: (2) اختبار داربن واتسون DW لنتيجة أثر معدل الإقراض في معدل إقراض الودائع



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 13.

كما تشير قيم اختبار أكايك AIC واختبار شوارتز SC إلى أن نموذج الانحدار السابق هو نموذج حقيقي ولا يحوي تقديراً زائفاً أو مظللاً فقد كانت قيمهما أقل ما يمكن.

وتؤكد من خلو الأنموذج من مشكلة اختلاف التباين بأجراء اختبار ARCH وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (8)؛ إذ بلغت قيمة اختباري: (F)، و (Chi-Square) (0.254) (0.278) على التوالي، بمستوى معنوية: (0.620) (0.598) على التوالي، وهما أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة: (0.05)، وذلك يعني قبول فرضية عدم التنصص على أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن، ورفض الفرضية البديلة، التي تنصص على عدم ثبات التباين، ومن ثم فإن هذا يعني أنه لا يوجد مشكلة اختلاف تباين في الأنموذج، بمعنى أن التباين للأخطاء متجانس، وهذا أمر جيد للأنموذج.

جدول (8) اختبار ARCH لاختلاف التباين لأنموذج أثر معدل الإقراض في معدل إقراض الودائع

قيمة الاختبار		مستوى المعنوية	
F-statistic	0.254	Prob. F(1,18)	0.620
Obs*R-squared	0.278	Prob. Chi-Square(1)	0.598

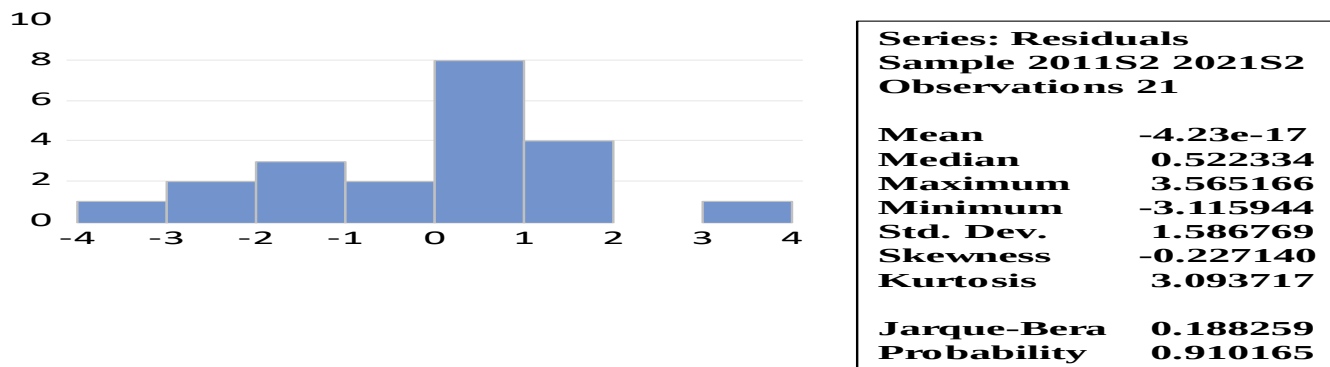
المصدر: إعداد الباحث ببرنامج EViews 13.

وبناء على اختباري داربين واتسون D.W، واختبار ARCH لاختلاف التباين يمكن القول إن الأنموذج حقق المعيار القياسي.

د. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من شرط إتباع بواقي الأنموذج المقدر للتوزيع الطبيعي رُسم المدرج التكراري لبواقي اختبار: (Jarque-Bera)؛ إذ يتضح من الشكل: (3) أن قيمة اختبار: (Jarque-Bera) بلغت: (J= 0.188259)، وبلغ مستوى المعنوية لها: (probability = 0.910165)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة: (0.05)، وهذا يشير إلى أن البواقي المقدرة للأنموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل رقم (3) نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي لأنموذج أثر معدل الإقراض في معدل إقراض الودائع

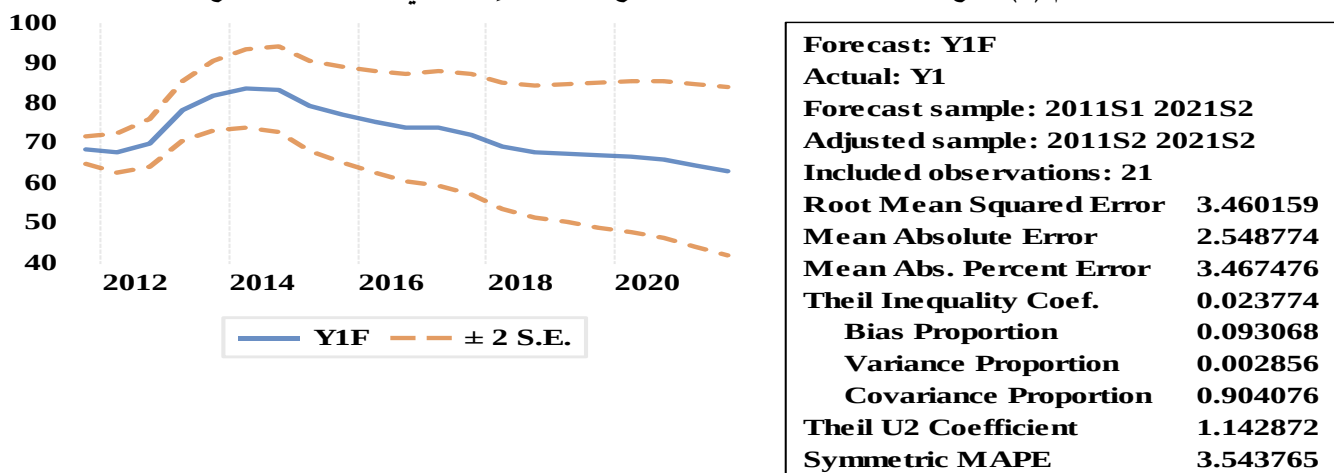


المصدر: إعداد الباحث ببرنامج EViews 13.

هـ. تقييم مقدرة الأنموذج على التنبؤ:

تم اختبار مدى قدرة الأنموذج على التنبؤ باستعمال معامل عدم التساوي لثايل Theill Inequality وكانت النتائج كما هي موضحة في الشكل: (4): الذي نلاحظ منه أن معامل عدم التساوي لثايل بلغت: (0.023774)، وهي قريبة من الصفر؛ وذلك يشير إلى أن الأنموذج له مقدرة جيدة في التنبؤ، وأن النتائج التنبؤية تكون مقبولة.

شكل رقم (4) نتائج اختبار معامل ثايل Theill لأنموذج أثر معدل الإقراض في معدل إقراض الودائع



المصدر: إعداد الباحث ببرنامج EViews 13.

وبناءً على التحليل السابق، والتي تبين منه مطابقة الأنموذج وتحقيق المعيار الاقتصادي، والمعيار الإحصائي، والمعيار القياسي، ومقدرة الأنموذج على التنبؤ، نتوصل إلى رفض الفرضية الأولى: (فرضية عدم H_0)، والتي تنص على أنه: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الإقراض بوصفه أحد مؤشرات السياسة الاستثمارية في معدل إقراض الودائع، في البنوك التجارية اليمنية)، وقبول الفرضية البديلة: (H_1) والتي تنص على أنه: (يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل الإقراض بوصفه أحد مؤشرات السياسة الاستثمارية في معدل إقراض الودائع، في البنوك التجارية اليمنية).

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الإقراض بوصفه أحد مؤشرات السياسة الاستثمارية في معدل توظيف الموارد، في البنوك التجارية اليمنية.

استعمل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر معدل الإقراض وعلاقته في معدل توظيف الموارد على وفق الأنموذج:

$$y_2 = a + \beta x$$

إذ إن:

y_2 المتغير التابع وهو معدل توظيف الموارد بوصفه أحد مؤشرات الموارد المالية.

x المتغير المستقل وهو معدل الإقراض بوصفه أحد مؤشرات السياسة الاستثمارية.

a, β ثابت الانحدار ومعاملات الانحدار.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار الفرضية موضحة في الجدول رقم: (9)

جدول: (9) الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر معدل الإقراض وعلاقته في معدل توظيف الموارد

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	اختبار T		معالم الأتمودج	
				مستوى الدلالة	المحسوبة		
0.020	6.40	0.252	0.502	0.000	7.567	9.710	<i>α</i>
				0.020	2.530	65.830	<i>β</i>
y ₂ = 9.710 + 65.830 x DW = 1.797 AIC = 10.075, SC = 10.174							

المصدر: إعداد الباحث ببرنامج EViews 13.

ولاعتماد نتائج الأنموذج المقدر بين معدل الإقراض، ومعدل توظيف الموارد يُفحص الأنموذج على وفق المعيار الاقتصادي والمعيار الإحصائي والمعيار القياسي وبناءً على مطابقة هذه المعايير يُقبل الأنموذج أو يُرفض، وفيما يلي تقييم لنتائج الأنموذج المقدر:

أ. تقييم نتائج الانموذج على وفق المعيار الاقتصادي:

من النتائج الموضحة في الجدول رقم: (9) كانت إشارة معامل معدل الإقراض موجبة $\beta = 65.830$ وهذا يعني أن العلاقة بين معدل الإقراض ومعدل توظيف الموارد علاقة طردية؛ أي: إنه كلما زاد معدل الإقراض بمقدار وحدة واحدة، أدى إلى زيادة معدل توظيف الموارد في البنوك التجارية اليمنية بمقدار: (65.830) من الوحدة والعكس صحيح، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ب. تقييم نتائج الأنموذج على وفق المعيار الإحصائي:

بلغت قيمة اختبار: (T) لمعامل معدل الإقراض: (2.530)، وهي معنوية؛ إذ بلغ مستوى المعنوية لها: (0.020)، وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة: (0.05)؛ وذلك يعني أنه دال إحصائياً؛ أي: إن معدل الإقراض له أثر معنوي في معدل توظيف الموارد في البنوك التجارية اليمنية، ولذا فإن المتغير المستقل معدل الإقراض يؤثر معنوياً في المتغير التابع معدل توظيف الموارد في البنوك التجارية اليمنية.

ويتبين أن الأنموذج كاملاً كان معنوياً، وهذا ما أوضحه اختبار: (F)؛ إذ بلغت قيمته: (6.40)، وكان مستوى المعنوية لها: (0.020)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة: (0.05).

وبلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل معدل الإقراض والمتغير التابع معدل توظيف الموارد في البنوك التجارية اليمنية: (0.502)، وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط؛ أي: أنه كلما زاد معدل الإقراض أدى ذلك إلى زيادة معدل توظيف

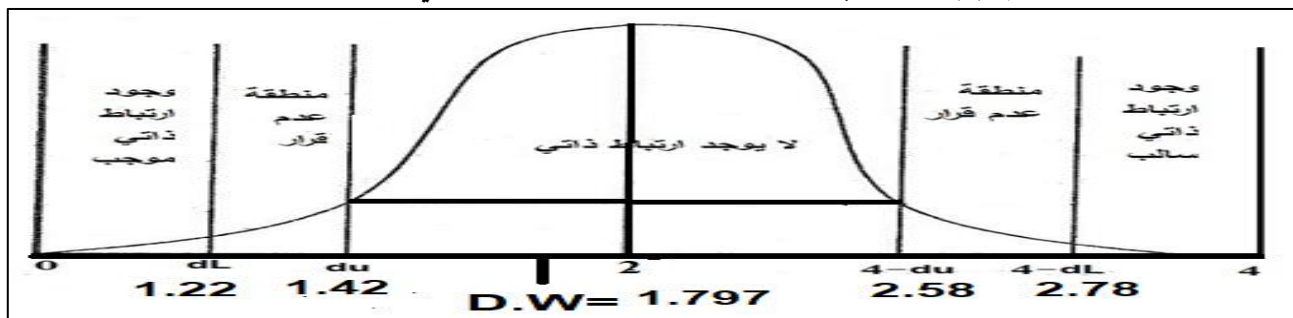
الموارد في البنوك التجارية اليمنية، والعكس صحيح، في حين أن القابلية التفسيرية لأنموذج الانحدار السابق والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته: (0.252)؛ وذلك يشير إلى أن: (25.2%) من التغيرات التي تطرأ على معدل توظيف الموارد في البنوك التجارية اليمنية تعود إلى معدل الإقراض وحده، مع ثبات بقية العوامل الأخرى: (أي نجعل تأثيرها يساوي الصفر)، في حين أن: (74.8%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على معدل توظيف الموارد في البنوك التجارية اليمنية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

وبناءً على نتائج اختبار: (T)، واختبار: (F)، ومعامل التحديد، ومعامل الارتباط يمكن القول إن الأنموذج المقدر بين معدل الإقراض ومعدل توظيف الموارد في البنوك التجارية اليمنية حقق المعيار الإحصائي.

ج. تقييم نتائج الأنموذج على وفق المعيار القياسي:

لتقييم الأنموذج على وفق المعيار القياسي نقارن قيمة اختبار دارين واتسون: (Durbin Watson)، التي تساوي $D.W = 1.797$ المحسوبة مع القيم الجدولية عند حجم العينة 22 ومتغير مستقل واحد؛ إذ نجد أن قيم $du = 1.42$ ، $dl = 1.22$ كما هو موضح في الشكل (5)، ويتبين أن القيمة المحسوبة لـ $D.W$ تقع في منطقة عدم ارتباط ذاتي، بين الأخطاء، ومن ثم فإن الأنموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

شكل رقم: (5) اختبار دارين واتسون DW لنتيجة أثر معدل الإقراض في معدل توظيف الموارد



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 13.

كما تشير قيم اختبار أكياك AIC واختبار شوارتز SC إلى أن نموذج الانحدار السابق هو نموذج حقيقي ولا يحوي تقديراً زائفاً أو مظللاً فقد كانت قيمهما أقل ما يمكن.

وتؤكد من خلو الأنموذج من مشكلة اختلاف التباين بإجراء اختبار ARCH وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (10)؛ إذ بلغت قيمة اختباري: (F)، و (Chi-Square) (0.344) (0.375) على التوالي، بمستوى معنوية: (0.565) (0.540)

على التوالي، وهما أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة: (0.05)؛ وذلك يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن، ورفض الفرضية البديلة، التي تنص على عدم ثبات التباين، ومن ثم فإن هذا يعني أنه لا يوجد مشكلة اختلاف تباين في النموذج، بمعنى أن التباين للأخطاء متجانس وهذا أمر جيد بالنسبة للنموذج.

جدول (10) اختبار ARCH لاختلاف التباين لأنموذج أثر معدل الإقراض في معدل توظيف الموارد

قيمة الاختبار		مستوى المعنوية	
F-statistic	0.344	Prob. F(1,18)	0.565
Obs*R-squared	0.375	Prob. Chi-Square(1)	0.540

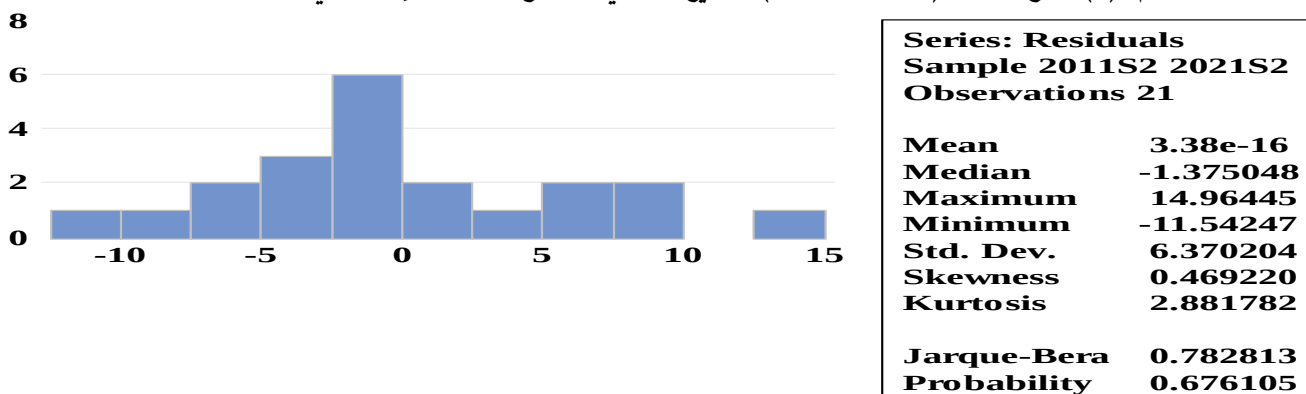
المصدر: إعداد الباحث ببرنامج EViews 13.

وبناء على اختبائي دارين واتسون D.W، واختبار ARCH لاختلاف التباين يمكن القول إن الأنموذج حقق المعيار القياسي.

د. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من شرط اتباع بواقي الأنموذج المقدر للتوزيع الطبيعي رُسم المدرج التكراري لبواقي اختبار (Jarque-Bera)؛ إذ يتضح من الشكل: (6) أن قيمة اختبار (Jarque-Bera) بلغت: (J= 0.782813)، وبلغ مستوى المعنوية لها: (probability =0.676105)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة: (0.05)، وهذا يشير إلى أن البواقي المقدر للأنموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل رقم (6): نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي لأنموذج أثر معدل الإقراض في معدل توظيف الموارد

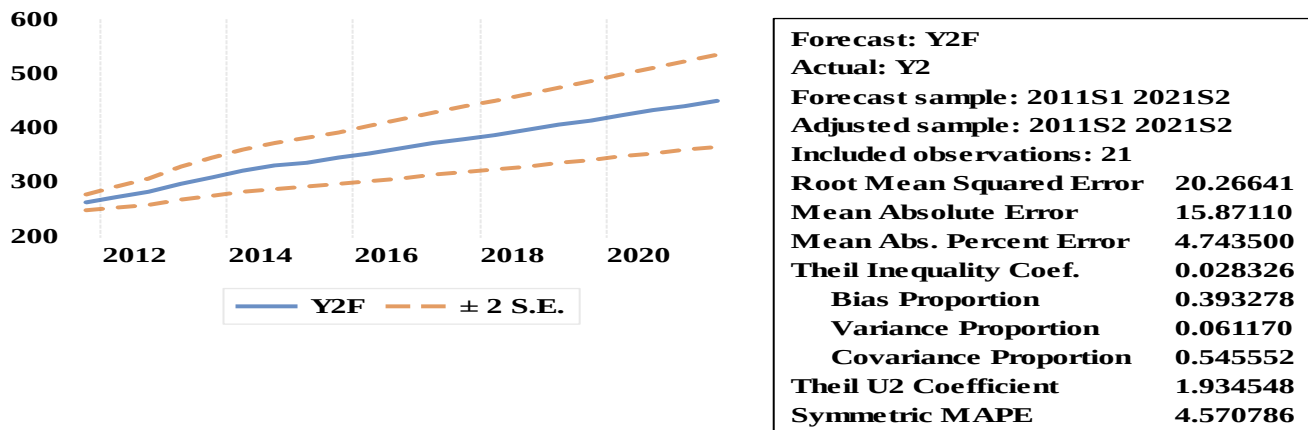


المصدر: إعداد الباحث ببرنامج EViews 13.

هـ. تقييم مقدرة الأنموذج على التنبؤ:

تم اختبار مدى قدرة الأنموذج على التنبؤ باستعمال معامل عدم التساوي لثايل Theill Inequality وكانت النتائج كما هي موضحة في الشكل: (7): الذي نلاحظ منه أن معامل عدم التساوي لثايل بلغت: (0.028326)، وهي قريبة من الصفر؛ وذلك يشير إلى أن الأنموذج له مقدرة جيدة في التنبؤ، وأن النتائج التنبؤية تكون مقبولة.

شكل رقم: (7) نتائج اختبار معامل ثايل Theill لأنموذج أثر معدل الإقراض في معدل توظيف الموارد



المصدر: إعداد الباحث ببرنامج EViews 13.

وبناءً على التحليل السابق، والتي تبين منه مطابقة النموذج وتحقيق المعيار الاقتصادي، والمعيار الإحصائي، والمعيار القياسي، ومقدرة النموذج على التنبؤ، نتوصل إلى رفض الفرضية الثانية: (فرضية عدم H_0)، التي تنص على أنه: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الإقراض بوصفه أحد مؤشرات السياسة الاستثمارية في معدل توظيف الموارد، في البنوك التجارية اليمنية)، وقبول الفرضية البديلة: (H_1) التي تنص على أنه: (يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل الإقراض بوصفه أحد مؤشرات السياسة الاستثمارية في معدل توظيف الموارد، في البنوك التجارية اليمنية).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

1. من العرض الاقتصادي لسياسات الاستثمار ومدى إسهامها في توظيف الموارد نرى أن السياسات الاستثمارية مرتبطة بالودائع والإقراض نرى أنها سليمة، ولكن هناك بعض الهفوات الناتجة عن دمج الموازنة الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية، ولهذا أن السياسات لا تعطي دورها على الوجه السليم.
2. مازالت تمثل ظاهرة الدولار في البنوك نسبة ليست بالكبيرة؛ ولكن البنوك تحافظ على بقاء العملة في مخازنها من أجل القيام بعملية الاستيراد والتصدير وأيضاً لا تدعم الثقة في الجهاز المصرفي في التعاطي معها؛ كون البنك لا يستطيع توفير العملة بالوجه السليم نتيجة نهج الاحتياطي في البنك المركزي صنعاء نتيجة الحرب اليمنية.
3. تبين أن الودائع تمثل المورد الأساس الأول في تمويل البنوك إضافة إلى المعايير المتعلقة بالإقراض ومعدل الموارد إذ تسهم في التمويل قصير الأجل.
4. تبين أن أنون الخزانة توقفت عن الإصدار من البنك المركزي في عام 2015م؛ لكونها لا تستطيع دفع العائد المحسوب عليها للبنوك التجارية وأيضاً للقطاع غير المصرفي.
5. اتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين معدل الإقراض ومعدل اقراض الودائع، وهناك أثر إيجابي معنوي لمعدل الإقراض في معدل اقراض الودائع.
6. تبين وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين معدل الإقراض ومعدل توظيف الموارد، وهناك أثر إيجابي معنوي لمعدل الإقراض في معدل توظيف الموارد.

7. اتضح أن النماذج المقدره كانت خالية من مشاكل القياس الاقتصادي المتمثلة في الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين لحد الخطأ.

ثانياً: التوصيات

- 1-توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالسياسات الاستثمارية باهتمام؛ لكونها تُسهم في تطوير الموارد والاستخدامات.
- 2-ضرورة قيام البنوك التجارية اليمنية بتبني سياسات إقراضية مرنة ومتوازنة تضمن استمرارية تدفق التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، بما يسهم في رفع كفاءة توظيف مواردها المالية وتعظيم عوائد الاستخدامات.
- 3-تعزيز التنسيق والرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي اليمني لتوجيه السياسات الاستثمارية نحو تحسين نسب إقراض الودائع، وضمان استقرار أسعار الفائدة المدنية بما يتوافق مع مؤشرات السوق المحلي وبيئة الأعمال النامية.
- 4-العمل على تنويع المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنوك لتقليل المخاطر المصاحبة لعمليات الإقراض، والتركيز على رفع معدلات توظيف الموارد المتاحة في قنوات استثمارية منخفضة المخاطر وقصيرة إلى متوسطة الأجل للتكيف مع الظروف الاستثنائية لليمن.
- 5-توصي الرسالة بزيادة رؤوس أموال البنوك اليمنية لكي يصل إلى ما يواهي 10% لكل البنوك مقابل بنك واحد من بنوك دول الجوار.
- 6-العمل على زيادة الأصول والخصوم لكي توازي نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي بنك عربي من بنوك دول الجوار.
- 7-العمل على تحسين سياسات أدون الخزنة، وتحسين سياسات الاستثمار المتمثلة بالقروض، والإيداع، والموارد.

قائمة المراجع:

- 1- أحمد عبد الغفار حسين، النظم المصرفية وإدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2016م، ص 267
- 2- بربري، قانون المعاملات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م، ص 39.
- 3- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص 253.
- 4- دريد كامل ال شبيب، إدارة البنوك التجارية المعاصرة، دار الميسرة للنشر، عمان، 2012م، ص 45.
- 5- فريد النجار، النقد والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018م، ص 112.
- 6- طارق عبدالعال، إدارة المخاطر المصرفية، الدار الجامعية، القاهرة، 2015م، ص 93
- 7- محمد عبدالله حسين العراسي، أدون الخزنة وآثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية، كلية التجارة والاقتصاد، جامعته صنعاء، رساله ماجستير، اليمن، 2010م.
- 8- مكونات النماذج الإحصائية والاقتصادية والقياسية التي قام بأعدادها الباحث وفقاً لبيانات البنك المركزي وتحليل الباحث:
- التطورات النقدية والمالية ديسمبر 2006م، العدد 12، المجلد السادس
- البنك المركزي، التقرير الاقتصادي للعام 2007م - 2008م
- التطورات النقدية والمالية ديسمبر 2011م
- التطورات النقدية والمالية ديسمبر 2015م

- التطورات النقدية والمالية اغسطس 2024م تقرير شهري العدد 33

- التقرير السنوي للبنك المركزي 2020م

- التقرير السنوي للبنك المركزي 2021م

- التطورات النقدية والمالية ديسمبر للعام 2021م تقرير شهري العدد (1)

9- James Chen government bond, 29 nov 2020 <https://www.investopedia.com>. : moored chou dry, bond and money markets: strategy, trading, analysis, p11

10- societe general eknpec6ahk, p1, <https://www.societegenerale.com>

11- Gargas Andriy, **Loan portfolio management of JSC Ukrainian international bank**, University: Lviv polytechnic national, master's degree, Ukraine,2020

12- Chandani Gyawali, **INVESTMENT POLICY OF COMMERCIAL BANKS**

13- **(References to Nabil ltd. And nibl)**, faculty of management, masters degree, Kathmandu, Nepal,2004.